

منشور مالي رقم (١٥) لعام ٢٠١٧ م

للشركات التي تساهم فيها الحكومة بنسبة تزيد على ٥٠٪
بشأن التعامل مع الناقل الوطني (الطيران العماني)

الموقرين/ المحترمين

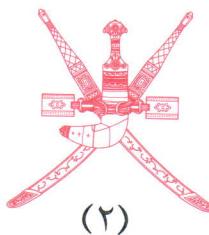
أصحاب المعالي / السعادة / الأفضل

رؤساء مجالس إدارة الشركات التي تساهم فيها الحكومة بنسبة تزيد على ٥٠٪

إلحاقاً إلى التعميم رقم (٢٠١٣/١) الصادر بتاريخ ٢٢/٢/٢٠١٣ هـ الموافق
٢٠١٣/١/٥، وإلى التعميم رقم (٢٠١٤/١) الصادر بتاريخ ١٨/٥/٢٠١٤ هـ الموافق
٢٠١٤/٣/٢٠ م بشأن التعامل مع الناقل الوطني (الطيران العماني).

تود وزارة المالية الإفاده بأنه تلاحظ عدم التزام من قبل بعض الشركات التي
تساهم فيها الحكومة بنسبة تزيد على ٥٠٪ باستخدام (الطيران العماني) للوجهات
التي يسیر رحلات منها / إليها و عدم الالتزام بما ورد في التعميمين المشار إليهما أعلاه.

وحتى تستمر شركة الطيران العماني في تطوير مساهمتها من الناتج المحلي
فإن الأمر يتطلب الالتزام التام بالتعامل مع الناقل الوطني (الطيران العماني) من أجل
تعزيز دور الشركة في خدمة الاقتصاد الوطني وتحسين خدماتها لتكون محرك
أساسي لختلف المجالات الاقتصادية والسياحية والاجتماعية، علماً بأن الشركة
تخطط لتأسيس إدارة مختصة لتلبية متطلبات مهام السفر لموظفي الشركات
الحكومية بما في ذلك التذاكر والفنادق وتأجير السيارات والجولات السياحية
وخدمات القيمة المضافة الأخرى، وسيكون لكل موظف رقم بطاقة افتراضية يتم
إنشاؤها من خلال النظام لتمكينهم من الحصول مباشرة على كافة الخدمات من
خلال البوابة الالكترونية الحكومية، وسوف تتتوفر هذه الخدمة على مدار الساعة.



عليه تؤكد وزارة المالية لكافة الشركات التي تساهم فيها الحكومة بنسبة ٥٠٪ بضرورة التعامل مع الناقل الوطني (الطيران العماني) والتقييد بالضوابط الواردة في التعاميم الصادرة بهذا الشأن.
 إن عدم الالتزام بالإجراءات الواردة في المنشور يعد مخالفة مالية وفقاً للمادة رقم (٤١) من القانون المالي.

نرجو من الجميع التعاون لما فيه المصلحة العامة.

وتفضلاً بقبول فائق الاحترام، ، ،

~~درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي
 الوزير المسؤول عن الشؤون المالية~~



صدر في: ١٤٢٨/٩/١٩
 الموافق: ٢٠١٧/٧/١٤ م

نسخة مع التحية إلى:

- معالي السيد / وزير ديوان البلاط السلطاني
- معالي الفريق أول / وزير المكتب السلطاني
- معالي الشيخ / الأمين العام لمجلس الوزراء
- معالي الشيخ / رئيس جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة

منشور مالي رقم (١٥) لعام ٢٠١٧م
للشركات التي تساهم فيها الحكومة بنسبة تزيد على ٥٠٪
ب شأن التعامل مع الناقل الوطني (الطيران العماني)

أصحاب المعالي / السعادة / الأفاضل
الموقرین / المحترمین
رؤساء مجالس إدارة الشركات التي تساهم فيها الحكومة بنسبة تزيد على ٥٠٪

إلحاقاً إلى التعميم رقم (٢٠١٣/١) الصادر بتاريخ ٢٢/٢/٤٣٤هـ الموافق
٢٠١٣م، وإلى التعميم رقم (٢٠١٤/١) الصادر بتاريخ ١٨/٥/٤٣٥هـ الموافق
٢٠١٤م ب شأن التعامل مع الناقل الوطني (الطيران العماني).

تود وزارة المالية الإفاده بأنه تلاحظ عدم التزام من قبل بعض الشركات التي
تساهم فيها الحكومة بنسبة تزيد على ٥٠٪ باستخدام (الطيران العماني) للوجهات
التي يسیر رحلات منها / إليها وعدم الالتزام بما ورد في التعميمين المشار إليهما أعلاه.

وحتى تستمر شركة الطيران العماني في تطوير مساحتها من الناتج المحلي
فإن الأمر يتطلب الالتزام التام بالتعامل مع الناقل الوطني (الطيران العماني) من أجل
تعزيز دور الشركة في خدمة الاقتصاد الوطني وتحسين خدماتها لتكون محرك
أساسي لمختلف المجالات الاقتصادية والسياحية والاجتماعية، علماً بأن الشركة
تحظى لتأسيس إدارة مختصة لتلبية متطلبات مهام السفر لموظفي الشركات
الحكومية بما في ذلك التذاكر والفنادق وتأجير السيارات والجولات السياحية
وخدمات القيمة المضافة الأخرى، وسيكون لكل موظف رقم بطاقة افتراضية يتم
إنشاؤها من خلال النظام لتمكينهم من الحصول مباشرة على كافة الخدمات من
خلال البوابة الالكترونية الحكومية، وسوف توفر هذه الخدمة على مدار الساعة.

(٢)

عليه تؤكد وزارة المالية لكافه الشركات التي تساهم فيها الحكومة بنسبة تزيد على ٥٠٪ بضرورة التعامل مع الناقل الوطني (الطيران العماني) والتقييد بالضوابط الواردة في التعاميم الصادرة بهذا الشأن.

إن عدم الالتزام بالإجراءات الواردة في المنشور يعد مخالفة مالية وفقاً للمادة رقم (٤١) من القانون المالي.

نرجو من الجميع التعاون لما فيه المصلحة العامة.

وتقضوا بقبول فائق الاحترام، ، ،

درويش بن اسماعيل بن علي البلوشي
الوزير المسؤول عن الشؤون المالية

صدر في: ١٩ / ١٤٣٨ هـ
الموافق: ١٤ / ٧ / ٢٠١٧ م

نسخة مع التحية إلى:

- | | |
|--------|--|
| الموقر | معالي السيد / وزير ديوان البلاط السلطاني |
| الموقر | معالي الفريق أول / وزير المكتب السلطاني |
| الموقر | معالي الشيخ / الأمين العام لمجلس الوزراء |
| الموقر | معالي الشيخ / رئيس جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة |